عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

زيادة الرواتب: سياسة النظام الدافعة لعسكرة المجتمع

إعداد: محسن المصطفى

ورقة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2

مدخل 3

حركة زيادة الرواتب منذ عام 1994 4

قراءة في منهجية زيادة الرواتب وآثارها 7

مقارنة بين رواتب المدنيين والعسكريين 10

المقارنة بالليرة السورية 11

المقارنة بالدولار الأمريكي 12

ضريبة الدخل: إعفاء العسكري وجباية المدني 13

زيادة الرواتب في ضوء كِلف المعيشة 14

خاتمة 15

ملحق: سُلم الرواتب في سورية 18

ملخص تنفيذي

- يوجد نمط سائد في عملية زيادة الرواتب قائم على ركيزتين أساسيتين هما: رفع أسعار المواد الأساسية من قبل حكومة النظام مع كل زيادة للرواتب، ثم قيام رأس النظام بزيادة الرواتب، أو يتم العكس إذ تأتي زيادة الرواتب قبل رفع الأسعار، وذلك ضمن نطاق زمني ضيق.

- وصلت الرواتب لذروتها مقابل الدولار في شهر نيسان من عام 2011، قبل أن تنكمش مقابله بالرغم من الزيادات المتلاحقة التي طالت الرواتب، فقد وصلت الرواتب اليوم لمستويات أدنى مما كانت عليه في عام 2000 مقابل الدولار.

- كانت زيادات الرواتب تتم بنسب متساوية بين القطاع المدني والعسكري حتى شهد عام 2018 قيام بشار الأسد بزيادة رواتب عسكريي الجيش مرات عدة دون غيرهم، فيما لم تتم زيادة رواتب المدنيين بشكل منفصل أبداً.

- تتآكل الرواتب بسرعة أمام تكلفة المعيشة، إذ إن الحدّ الأدنى الرواتب البالغ 92,970 ليرة سورية، لا يكاد يكفي ثلاثة أيام في الشهر نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

- تُشير قيم الرواتب مقوّمة بالدولار إلى وجود تأثير واضح لأزمة البنوك اللبنانية التي بدأت عام 2019 فقد انعكست هذه الأزمة بانكماش قيمة الليرة السورية مقابل الدولار وبالتالي انكماش قيمة الرواتب.

- إن سياسية الرواتب المُتبعة تقود لعسكرة المجتمع، عبر دفع الشباب للتطوع في الجيش أو الالتحاق بالميليشيات والتحول لمرتزقة داخل وخارج حدود البلاد، كما أنها تعد عاملاً إضافياً لمجموعة من العوامل الدافعة للهجرة.

- تنطلق سياسة الرواتب من منظور النظام على أسس دافعة باتجاه مضي فئات كبرى من المجتمع نحو الانخراط بالمؤسسة العسكرية الرسمية أو الميليشيات، ليكون راتب أصغر رتبة في القطاع العسكري أكبر من راتب أعلى فئة في القطاع المدني.

مدخل

تُعد مشكلة رواتب القطاع العام بشقيه المدني والعسكري من المشاكل ذات الجذور التاريخية الممتدة لنصف قرن من الزمن، ففي عهد حافظ الأسد عانى موظفو القطاع العام لسنوات طويلة من تردي قيمة رواتبهم نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الفترة، وهو ما استمر لاحقاً في عهد بشار الأسد، بالرغم من جميع "محاولاته" لتحسين الوضع المعيشي لموظفي القطاع العام على حساب دعم قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة.

لم يكن الفرق بين رواتب المدنيين والعسكريين ذا أهمية تذكر، إذ إن الهدف الكلي يتمثل بالاهتمام برواتب القطاع العام ككل ومن ضمنهم العسكريون، إلا أن الأحداث منذ عام 2011 سلطت الضوء على مختلف القطاعات في الدولة بما فيها الرواتب، إلا أنها لم تأخذ حقها من ناحية التفصيل والمقارنة بين رواتب المدنيين والعسكريين والبحث بعمق في رواتب كل فئة منهما.

تحدد رواتب القطاع العام من المدنيين بناءً على نظام العاملين الأساسي في الدولة [1]،أما رواتب العسكريين فتحدد بناءً على قانون الخدمة العسكرية بالنسبة لعسكريي الجيش[2]، وقانون خدمة قوى الأمن الداخلي بالنسبة لأفراد قوى الأمن الداخلي، ويتم إصدار تعليماتها التنفيذية من قبل القائد العام للجيش والقوات المسلحة.[3]

تاريخياً، صدرت زيادة الرواتب بمراسيم تشريعية عن رأس النظام منذ عهدي حافظ وبشار الأسد، ولم يسبق أن صدرت هذه الزيادات عن مؤسسات الدولة المعنية بالأمر، كما لم يسبق أن نفعت أي مطالبات أو ضغوط لزيادة الرواتب، في ظل غياب أي دور حقيقي لمجلس الشعب أو للنقابات منذ السيطرة عليها وتدجينها من قبل حافظ الأسد منذ ثمانينيات القرن الماضي.

ارتبطت الزيادات على الرواتب دوماً بارتفاع أسعار مواد أساسية تُحدد أسعارها من قبل "الحكومة"، كما كانت هذه الزيادات تشمل زيادة بنسب متساوية في القطاعين المدني والعسكري على حدّ سواء، أما الزيادات التي تمّت بعد عام 2011 فكانت تأتي نتيجة زيادة التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة السورية، وكانت مترافقة مع زيادات مضطردة بأسعار المواد الأساسية، في ظل تردي الأوضاع المعيشية.

لاحقاً شهد عام 2018 زيادة رواتب العسكريين فقط دون غيرهم، وبشكل مباشر ومنفصل عن أي من موظفي القطاع العام، كما وصل الأمر في بعض الأحيان لأن تشمل بعض الزيادة فئات معينة من العسكريين دون غيرهم، بالإضافة لذلك أصبح هناك تمايز واضح لصالح أفراد الجيش عن أفراد قوى الأمن الداخلي بعد أن كانت رواتبهم متساوية، مع العلم أن

---

[1] "القانون 50 لعام 2004، نظام العاملين الأساسي في الدولة"، مجلس الشعب، تاريخ النشر: 06 كانون الأول/ ديسمبر 2004، تاريخ الوصول: 2022/10/20، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3hqpqbF

[2] "المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 2003، قانون الخدمة العسكرية"، مجلس الشعب، تاريخ النشر: 21 نيسان/أبريل 2003، تاريخ الوصول: 2022/01/14، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3GyL0Cq

[3] "المرسوم التشريعي 1 لعام 2012، قانون خدمة قوى الأمن الداخلي"، مجلس الشعب، تاريخ النشر: 2 كانون الثاني/يناير 2012، تاريخ الوصول 2022/05/16، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3lbG5hA

هناك زيادات للعسكريين كانت تتم بشكل خفي تقريباً، كأن يتم إصدار مرسوم تشريعي يتضمن طي جدول الرواتب الوارد في المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية واستبداله بجدول جديد يتضمن رواتب أعلى من دون أن يتم تحديدها بنسبة معينة.

ستقوم هذه الورقة برصد الرواتب في سورية منذ عام 1994، آخر سنة تمت زيادة الرواتب بها من قبل حافظ الأسد، وحتى عام 2022، للوقوف على حركة الزيادات بشكل عام وتلمس فلسفة وسياسة النظام في عملية زيادة الرواتب بين القطاع المدني والعسكري، وتقديم مقارنات مختلفة لرواتب المدنيين والعسكريين والوقوف على قيمها وما يقابلها بالدولار بسعر المصرف المركزي والسوق السوداء، وكذلك قيمة ضرائب الدخل المفروضة عليها، بالإضافة لتوفير أداة تفاعلية تُساعد على إجراء مقارنات بين مختلف فئات الرواتب بالليرة السورية والدولار الأمريكي، وذلك عبر استخدام أدوات تحليل كمّية للمعلومات، فقد تم الاعتماد على مصادر رسمية ومعادلات رياضية للوصول لقيمة الرواتب والتأكد من صحتها[4].

حركة زيادة الرواتب منذ عام 1994

جرت العادة في سورية أن يتم رفع الرواتب كل سنتين تقريباً، بمعدل 25%، في حين أن معدل التضخم كان يتجاوز 30 %سنوياً – قبل عام 2011 – وبالتالي يخسر العمال والموظفون سنوياً 17% نتيجة تراجع القوة الشرائية للعملة السورية[5]، وكانت آخر زيادة للرواتب في عهد حافظ الأسد قد أقرّت بالمرسوم التشريعي رقم 3 لعام 1994[6]، لتتوقف بعدها الزيادات لست سنوات متتالية لما بعد توريث السلطة لبشار الأسد في عام 2000، وبالتالي تآكلت الرواتب بشكل مضطرد وانخفض حجمها في الدخل القومي. سعت الدولة لتثبيت الرواتب والأجور عبر سياسة واضحة لتخفيض حجم الطلب الكلي من جهة، إضافة إلى ذلك فإن هذه السياسية هدفت لتخفيض التكلفة عبر سياسة الأجور الرخيصة من جهة ثانية.

بعد أقل من شهرين على توريث الحكم لبشار الأسد أصدر أول زيادة للرواتب كرسالة واضحة أن "الانتعاش الاقتصادي اقترب وأن حالة الركود الاقتصادي الممتدة من 1995 – 2000 انتهت"، إلا أن سياسة زيادة الرواتب بقيت على المنوال السابق نفسه، إذ تتم زيادة الرواتب كل سنتين تقريباً عدا الفترة الممتدة ما بين 1994 - 2000، وشهدت الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2010 صدور 7 مراسيم تشريعية خاصة بالرواتب، بعضها كان يشمل قطاع العاملين بالدولة كافة، وبعضها كان خاصاً بالعسكريين – زيادة غير صريحة – كأن يتم تعديل جدول رواتبهم، أو حالة خاصة كإعادة العمل برتبة مرشح ومرشح أول.

---

[4] إحدى المعادلات الرياضية المستخدمة لحساب الرواتب بعد المرسوم التشريعي 44 لعام 2011: حيث يشير (J7) لقيمة الراتب بعام 2008:
=CEILING(IF((J7+1500)>10000;((((J7+1500)-10000)*20%)+(10000*30%))+(J7+1500);(((J7+1500)*30% +(J7+1500)));5)

[5] علي كنعان، "الركود في سورية"، موقع مفهوم، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3Cocmdu

[6] المرسوم التشريعي 3 لعام 1994 الصادر بتاريخ 2000/4/30، المتضمن منح زيادة قدرها 30% من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع إلى الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الدولة.

في المقابل شهدت الفترة الممتدة ما بين 2011 – 2022 عدداً أكبر من المراسيم التشريعية الخاصة بالرواتب، إذ تم إصدار 14 مرسوم تشريعي منذ آذار عام 2011 شمل بعضها زيادات خاصة بالعسكريين فقط، أي إن فترة ما بعد عام 2011 شهدت ضِعف عدد المراسيم المتعلقة بالرواتب مقارنة بالفترة السابقة لها، في محاولة من النظام لسدّ وترميم الفجوة بين سعر الليرة السورية والدولار الأمريكي.

يبين الجدول التالي المراسيم التشريعية ونسب الزيادات التي تمت على الرواتب منذ عام 2000 وحتى عام 2022 كما يلي:[7]

قبل عام 2011				
#	المرسوم	التاريخ	النص	ملاحظة
1	المرسوم التشريعي رقم 36 لعام 2000	2000/8/26	منح زيادة قدرها 25% من الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكافة العاملين في الدولة.	
2	المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2002	2002/5/13	منح زيادة قدرها 20% من الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكافة العاملين في الدولة.	
3	المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2004	2004/5/11	منح زيادة 20% على الرواتب والأجور المقطوعة.	
4	المرسوم التشريعي رقم 14 لعام 2006	2006/2/1	منح زيادة 5% وإضافة 800 ليرة على الرواتب والأجور المقطوعة.	
5	المرسوم التشريعي رقم 24 لعام 2006	2006/4/18	تعديل المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية، وتم اعتماد رواتب جديدة للضباط وصف الضباط في الجيش.	زيادة مخفية للعسكريين
6	المرسوم التشريعي رقم 24 لعام 2008	2008/5/1	منح زيادة 25% على الرواتب والأجور المقطوعة.	
7	المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2010	2010/8/8	تمت إضافة رتبة مرشح ومرشح أول للجيش وبالتالي إضافة قيمة رواتبهم لجدول الرواتب المقطوعة الوارد في المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية.	

الجدول (1) المراسيم التشريعية الخاصة بزيادة الرواتب قبل عام 2011

بعد عام 2011				
#	المرسوم	التاريخ	النص	ملاحظة
1	المرسوم التشريعي رقم 40 لعام 2011	2011/03/24	منح زيادة الرواتب عبر شريحتين: أ: زيادة 1,500 ليرة على الرواتب المقطوعة؛ ب: زيادة 30% لأول 10 آلاف ليرة من الراتب، ثم 20% لباقي الراتب.	تم تعديله كلياً بالمرسوم التشريعي 44 لعام 2011
2	المرسوم التشريعي رقم 44 لعام 2011	2011/3/30	تعديل المرسوم السابق واعتبار الـ 1,500 ليرة تعويض التدفئة وتعديل الأسعار، ثم زيادة 30% لأول 10 آلاف ليرة من الراتب، ثم 20% لباقي الراتب.	

[7] لا تتضمن المراسيم التشريعية الزيادات الحاصلة على المعاشات التقاعدية.

3	المرسوم التشريعي رقم 38 لعام 2013	2013/6/22	منح زيادة الرواتب عبر عدة شرائح على الشكل التالي: أ- 40% على أول 10 آلاف ليرة؛ ب- 20% على ثاني 10 آلاف ليرة؛ ج- 10% على ثالث 10 آلاف ليرة؛ د- 5% على ما يزيد عن 10 آلاف ليرة الأخيرة.	
4	المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2015	2015 /1/18	منح تعويض معيشي وقدره 4,000 آلاف ليرة شهرياً	هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها منح هذا التعويض ولا يعتبر جزءاً من الراتب المقطوع.
5	المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2015	2015\9\23	منح زيادة 2,500 ليرة على الراتب المقطوع.	
6	المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2015	2015/12/21	تعديل الفقرة /5/ من المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية، إذ إن هذه المادة خاصة "براتب الطيران" الخاص بالضباط الطيارين.	زيادة "راتب الطيران" للضباط الطيارين.[8]
7	المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 2016	2016/6/18	منح تعويض معيشي وقدره 7,500 ليرة شهرياً تضاف للتعويض المعيشي السابق 4,000 ليرة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2015.	تم منح العسكريين المجندين(الإلزاميين) هذا التعويض بالإضافة إلى رواتبهم في حين لم يشملهم التعويض المعيشي الأول.
8	المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2018	2018/5/23	تم طي جدول رواتب العسكريين الوارد في المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية والاستعاضة عنه بجدول جديد يضمن بداخله زيادة على رواتبهم، تتراوح بحسب الرتبة ما بين 3% إلى 37% للضباط، وما بين بين 3% إلى 18% لصف الضباط.	زيادة مخفية للعسكريين
9	المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2018	2018/6/4	منح زيادة رواتب العسكريين فقط دون غيرهم كمايلي: إضافة مبالغ التعويض المعيشي /4,000 + 7,500/ الواردة سابقاً في المراسيم التشريعية رقم 7 لعام 2015 و13 لعام 2016 إلى الرواتب المقطوعة ثم احتساب زيادة 30% على الراتب المقطوع.	هذه المرة الأولى التي تتم بها زيادة رواتب عسكريي الجيش فقط دون غيرهم وبشكل صريح، كما لم تشمل ضباط وعناصر قوى الأمن الداخلي

[8] "راتب الطيران" هو راتب إضافي مخصص للضباط الطيارين، يضاف للراتب المقطوع ولا يعد جزء منه، ورد في المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية، مصدر سابق.

10	المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 2018	2018/12/23	زيادة "راتب الطيران" للضباط الطياريين لثلاث أضعاف "راتب الطيران" الوارد بالمرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2015، بالإضافة لتسوية مسألة الفروقات بين راتب الضابط الخريج والراتب الذي كان يتقاضاه كطالب ضابط. ويقضي المرسوم أيضاً بزيادة التعويضات والعلاوات والمكافآت الممنوحة لسائر العسكريين عموماً لتصبح بنسبة 8% من أساس الراتب الشهري.	الـ 8% لا تُحتسب زيادة على الراتب المقطوع.[9]
11	المرسوم التشريعي رقم 23 لعام 2019	2019/11/21	منح زيادة رواتب العسكريين والمدنيين بإضافة مبلغ 20,000 ليرة سورية إلى الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين بعد إضافة التعويض المعيشي /4,000 + 7,500/ الواردة سابقاً في المراسيم التشريعية رقم 7 لعام 2015 و13 لعام 2016، إلى الرواتب المقطوعة وبعد جزءاً منها مع مراعاة المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2018.	
12	المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2021	2021/7/11	منح زيادة الرواتب بنسبة 50% من قيمة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين.	
13	المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2021	2021/12/15	منح زيادة رواتب العسكريين والمدنيين بنسبة 30% من قيمة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين.	
14	في بداية عام 2022 صدر مرسوم تشريعي	2022/1/1	يقضي بتعديل درجات رواتب العسكريين في الجيش لتتوافق التراتبية العسكرية مع التراتبية المالية للضباط وصف الضباط، وحصلت زيادات في أجور ورواتب الضباط وصف الضباط في الجيش فقط بنسب متفاوتة، فقد زادت رواتب الضباط أكثر من 35% وزادت رواتب صف الضباط ما بين 15 إلى 20% كلٌ بحسب رتبته.	

الجدول (2) المراسيم التشريعية الخاصة بزيادة الرواتب بعد عام 2011

قراءة في منهجية زيادة الرواتب وآثارها

استخدمت حكومة النظام أسلوب الضرائب غير المباشرة لتمويل زيادة الرواتب والأجور، والتي تُفرض على المنتجات البترولية والإسمنت والأسمدة إضافة إلى الزيوت المعدنية وغيرها من المنتجات البترولية الأخرى، وتسمى هذه الضرائب بـ"فروقات الأسعار"، لأن المؤسسات العامة التي تسوق هذه المواد تحول المبالغ مباشرة لوزارة المالية، وساهمت زيادة أسعار

[9] إن مبلغ الـ 8% الممنوح للعسكريين ليس زيادة على أساس الراتب، بل هو تحديد لمقدار التعويضات والعلاوات والمكافآت على أساس الراتب الشهري، وشكل لغطاً من هذه الناحية عند نشره.

الطاقة لتمويل زيادة الرواتب والأجور بزيادة تكاليف المنتجات السورية وزيادة أسعار الخدمات، وقد أدت هذه الزيادة لتخفيض قدرة الصناعة السورية على المنافسة في السوق الوطنية وفي الأسواق الدولية[10].

يُلاحظ هذا النمط العام في زيادة الرواتب والأجور بشكل وثيق، إذ يرافق هذه الزيادات ارتفاع في أسعار المواد الأساسية، وهذا هو النمط الأساسي السائد منذ عقود، طبعاً هذه النمط غير معكوس، بمعنى أن ارتفاع المواد الأساسية لا يرافقه دوماً زيادة في الرواتب والأجور، وقد تقوم حكومة النظام برفع أسعار المواد الأساسية مرات عدة قبل أن يتم رفع الرواتب والأجور، وهو ما يشير مباشرة لوجود "عطب اقتصادي" في الدولة وخلل في بيئة الإنتاج، وأن هذه الزيادات الحاصلة ما هي إلا محاولة لضبط الأسعار، وهي زيادات غير حقيقية، بل إنها مشجعة على زيادة التضخم أيضاً، وفيما يلي الزيادات على الرواتب التي تزامنت مع ارتفاع في أسعار المواد الأساسية:

قبل عام 2011				
#	المرسوم التشريعي	التاريخ	القرار	التاريخ	ملاحظة
1	المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2002، القاضي بزيادة قدرها 20% من الرواتب والأجور المقطوعة	2002/5/13	رفعت وزارة التموين والتجارة الداخلية أسعار المازوت إلى 8.4 ليرة والبنزين إلى 24 ليرة والغاز إلى 142 والكاز والخبز[11]	2002/5/14	
			رفعت وزارة الكهرباء سعر الكيلو واط الساعي للكهرباء	2002/5/14	
2	المرسوم التشريعي رقم 14 لعام 2006 القاضي بزيادة 5% وإضافة 800 ليرة إلى الرواتب والأجور المقطوعة	2006/2/1	رفعت وزارة الاقتصاد والتجارة سعر البنزين إلى 30 ليرة	2006/1/24	
3	المرسوم التشريعي رقم 24 لعام 2008، القاضي بزيادة قدرها 25% من الرواتب والأجور المقطوعة	2008/5/1	رفعت وزارة الاقتصاد والتجارة سعر المازوت إلى 25 ليرة بنسبة زيادة 350% ورفعت سعر أسطوانة الغاز إلى 250 ليرة بنسبة زيادة 172% من 142 ليرة	2008/4/30	سبقه في آذار 2008 رفع سعر البنزين إلى 40 ليرة

الجدول (3) المراسيم التشريعية الخاصة بزيادة الرواتب والمرتبطة برفع أسعار المواد الأساسية قبل عام 2011

بعد عام 2011				
#	المرسوم التشريعي	التاريخ	القرار	التاريخ	ملاحظة
1	المرسوم التشريعي 44 لعام 2011	2011/3/30	لم يرافق هذا المرسوم ارتفاع في المواد الأساسية، إنما تبعه في شهر أيار تخفيض سعر المازوت إلى 15 ليرة وتحديد سعر كيلو الخبز بـ 20 ليرة في محاولة للتخفيف من الاحتقان الشعبي، ومن أجل استمالة الشعب الثائر ضد النظام، لكن ذلك لم يستمر طويلاً قبل رفع سعر المواد الأساسية لاحقاً.		

[10] علي كنعان، مصدر سابق.

[11] تغير اسم الوزارة عدة مرات بعد عام 2000.

2	المرسوم التشريعي رقم 38 لعام 2013، القاضي بزيادة الرواتب عبر عدة شرائح	2013/6/22	رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر البنزين إلى 80 ليرة	2013/5/15	سبقه في آذار 2013 رفع سعر البنزين إلى 65 ليرة
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر أسطوانة الغاز إلى 1,000 ليرة	2013/5/22	
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر المازوت إلى 60 ليرة	2013/6/20	
3	المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2015، القاضي بمنح تعويض معيشي وقدره 4,000 آلاف ليرة شهرياً	2015/1/18	رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر الخبز إلى 35 ليرة	2015/1/17	
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر المازوت إلى 125 ليرة	2015/1/17	
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر أسطوانة الغاز إلى 1,500 ليرة	2015/1/17	
4	المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2015، القاضي بزيادة 2,500 ليرة	2015/9/23	رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر المازوت إلى 135 ليرة	2015/10/8	سبقه في آب 2015 رفع سعر المازوت إلى 130 ليرة
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر أسطوانة الغاز إلى 1,800 ليرة		
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر الخبز إلى 50 ليرة		
5	المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 2016، القاضي بمنح تعويض معيشي وقدره 7,500 ليرة شهرياً	2016/6/18	رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر المازوت إلى 180 ليرة	2016/6/16	
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر أسطوانة الغاز إلى 2,500 ليرة		
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر البنزين(90) إلى 225 ليرة		
6	المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2021، القاضي بزيارة الراتب 50%	2021/7/11	رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر البنزين(95) إلى 3,000 ليرة بنسبة زيادة 20%	2021/7/6	
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر المازوت إلى 500 ليرة بنسبة زيادة 277%	2021/7/10	كان سعره 180 ليرة، وأبقت على سعره بما يخص التدفئة بكميات أقل، وللأفران بـ 135 ليرة
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر الخبز إلى 200 ليرة بنسبة 100%		كان سعر الخبز 100 ليرة
			في الواقع تآكلت القدرة الشرائية بشكل قوي نتيجة رفع سعر أهم مادتين أساسيتين هما المازوت والخبز. إن الراتب المعادل لـ50 ألف ليرة كان يشتري قبل الزيادة 500 ربطة خبز أو 277 لتر مازوت، ولكن بعد زيادة الرواتب ورفع الأسعار أصبح الراتب:75 ألف ليرة لكنه يشتري 375 ربطة خبز أو 150 لتر مازوت فقط.		

7	المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2021، القاضي بزيادة الرواتب 30%	2021/12/15	رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر أسطوانة الغاز إلى 9,700 ليرة بنسبة زيادة 152%	2021/11/2	كان سعرها 3,850 ارتفع من 2,500 ليرة بتاريخ 2021/3/15
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر البنزين(90) غير المدعوم إلى 2,500 ليرة بنسبة 25%	2021/11/11	
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر المازوت الصناعي إلى 1,700 ليرة بنسبة 161%		
			رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سعر البنزين(90) المدعوم إلى 1,100 ليرة بنسبة تقارب 47%	2021/12/11	كان سعره 750 ليرة
8	**الاستبعاد من الدعم** "الشراء بالسعر الحر"	2022/2/1	الخبز	1,300	أصدرت الحكومة قرار استبعاد من الدعم لحوالي 596 ألفًا و628 عائلة تحمل "البطاقة الذكية"، وبالتالي يجب على هذه العوائل شراء المواد الأساسية بالسعر الحر
			البنزين	2,500	
			المازوت	1,700	
			الغاز	30,000	

الجدول (4) المراسيم التشريعية الخاصة بزيادة الرواتب والمرتبطة برفع أسعار المواد الأساسية بعد عام 2011[12]

مقارنة بين رواتب المدنيين والعسكريين

شهد عام 2018 تغيراً في توازنات الزيادة على الرواتب، فقد صدر أول مرسوم تشريعي يتضمن زيادة صريحة لرواتب عسكريي الجيش فقط دون غيرهم من موظفي القطاع العام بما فيهم قوى الأمن الداخلي، وكأن هذه الزيادة تأتي كمكافأة لما قدمه عناصر الجيش في منع سقوط نظام الحُكم أمام الثورة السورية، كما جاءت لمعادلة رواتب الجيش لتكون قريبة من قيمة الرواتب التي تمنحها الميليشيات لعناصرها، أي إن المفاضلة بين الرواتب والامتيازات أصبحت تدفع المجتمع نحو العسكرة باتجاه الانضمام إلى الميليشيات أو للمؤسسة العسكرية بحسب نتائج المفاضلة[13]، إذ إن الرواتب الممنوحة من قبل الميليشيات أكبر من تلك الممنوحة رسمياً في المؤسسة العسكرية، ورواتب هذه الأخيرة أكبر من رواتب القطاع المدني، علماً أن هناك امتيازات رسمية وغير رسمية ممنوحة لأفراد الجيش والقوات المسلحة وعناصر الميليشيات تزيد من مداخيلهم الشهرية. كما لا يمكن الحكم على أن زيادة رواتب العسكريين دون غيرهم منذ عام 2018 جاءت بطلب روسي أو لا، لكنها على الأقل نابعة من حاجات النظام لها، (راجع الملحق للإطلاع على رواتب الموظفين في الدولة سواء بالقطاع المدني أو العسكري وقوى الأمن الداخلي في الفترة الممتدة ما بين 1994 - 2022).

[12] تم رصد أسعار المواد الأساسية التي تزامنت مع زيادة الرواتب، دون تتبع كافة الزيادات على أسعار تلك المواد التي كانت ترتفع باستمرار دون أن يكون هناك زيادة على الرواتب.

[13] محسن المصطفى: "المفاضلة بين الميليشيات والجيش: مؤشرات تزايد الارتزاق"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 06 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، تاريخ الوصول: 2022/10/20، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3DiG3gy

ستكون المقارنة مرتبطة بفئتين إحداهما عسكرية والثانية مدنية وذلك عند بدء التعيين، على أن تكون بين أعلى فئة في المدنيين وهي "الدكتوراه" بمقابل أقل فئة عند العسكريين وهي "الجندي"[14]، وتعود أسباب هذه المقارنة لأمرين هما: أن الرواتب المذكورة هي رواتب بدء التعيين، أي لا يمكن مقارنة راتب حامل شهادة الدكتوراه مع راتب الضابط النقيب في الجيش، باعتبار أن النقيب قد أمضى حوالي 10 سنوات في الخدمة العامة؛ إن الفروق بين رواتب هاتين الفئتين متقاربة، مع ذلك يوجد غلبة لرواتب العسكريين على المدنيين[15].

المقارنة بالليرة السورية

يُلاحظ أن الفجوة بين رواتب الجندي وحامل الدكتوراه بدأت تضيق بشكل أكبر بعد عام 2011 حتى أصبحت متقاربة جداً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2018 القاضي بزيادة رواتب العسكريين فقط، ثم اختفت تماماً في بداية عام 2022 بمقابل عام 2000، فقد كانت نسبة الفرق بين رواتب الفئتين تساوي 236% لصالح راتب حامل "الدكتوراه"، ثم أصبحت هذه النسبة 178.9 % في عام 2011 حتى وصلت في عام 2022 إلى 1.9 %، بالطبع في حال احتساب الرواتب المقطوعة قبل احتساب ضريبة الدخل عليها.

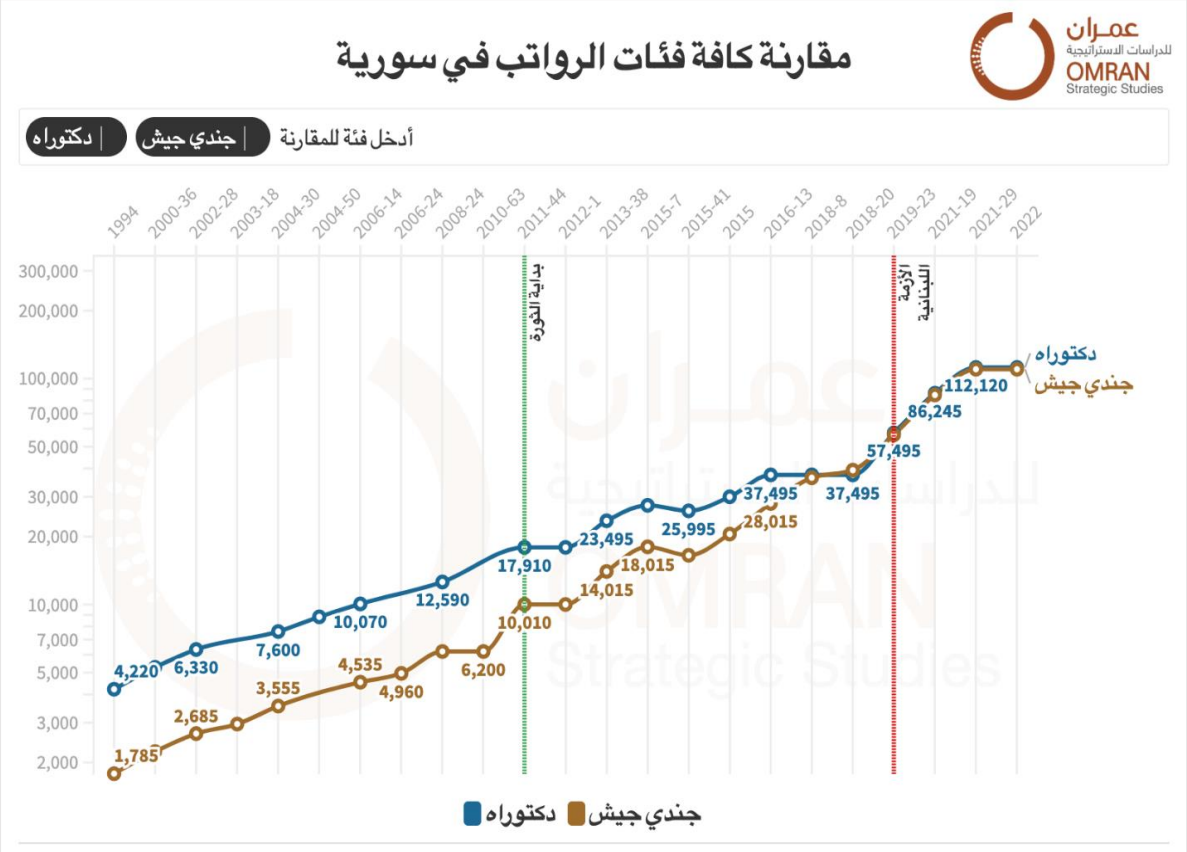

الشكل (1) مقارنة الرواتب بحسب الليرة السورية لكل من رتبة الدكتوراه والجندي

[14] تُمنح رتبة الجندي في الجيش لمن تطوع بناءً على شهادة التعليم الأساسي.

[15] تُمكن الأداة التفاعلية المدرجة في الموقع الإلكتروني من قيام المستخدم (القارئ) بتنفيذ المقارنات التي يريدها لكافة الفئات والرتب العسكرية بالشكل المناسب له.

المقارنة بالدولار الأمريكي

إن عملية التسعير في سورية قائمة بشكل رئيسي على أساس الدولار الأمريكي وليس الليرة السورية، وبالتالي في حال إعادة المقارنة السابقة مقوّمة بالدولار، يُلاحظ وصول الرواتب لذروة قيمتها مقوّمة بالدولار بنهاية شهر آذار من عام 2011، فقد تم زيادة الرواتب بناءً على المرسوم التشريعي رقم 44 لعام 2011 بالتزامن مع بداية الثورة السورية، وفي ذلك الوقت كان سعر الدولار يساوي 47 ليرة بحسب سعر الصرف الرسمي و52 ليرة بحسب سعر السوق السوداء[16]، لاحقاً مع انكماش الليرة السورية بدأ مؤشر الرواتب مقابل الدولار بالانخفاض بشكل تدريجي، إذ لم تتمكن الزيادات المتلاحقة للرواتب منذ آذار 2011 وحتى 2022 من منع هذا الانخفاض أو حتى تسطيحه على الأقل، كما يُلاحظ أيضاً تأثير الأزمة اللبنانية عام 2019 على الليرة السورية وهو ما أدى لمزيد من الانخفاض في قيمة الرواتب على أساس الدولار.

إن الرواتب إذا تم قياسها بحسب الدولار ما بين عام 2000 وعام 2022 سنجد أنها انكمشت بنسبة كبيرة جداً تقارب 360.8% وذلك بالنسبة لراتب بدء التعيين لحامل شهادة الدكتوراه، بينما انكمشت فقط بحوالي 156.3% لراتب الجندي في الجيش، وذلك نتيجة الزيادات الخاصة بالعسكريين دون غيرهم.

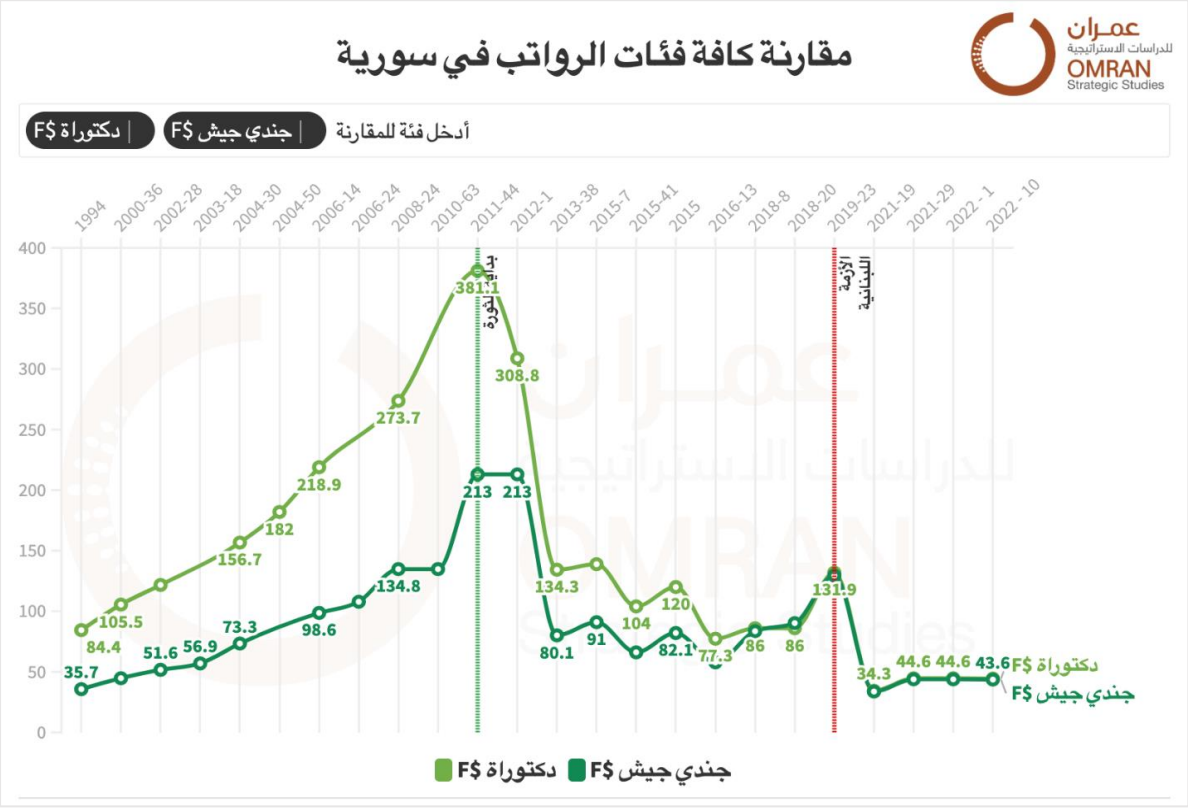

الشكل (2) الرواتب مقوّمة بالدولار بحسب السعر الرسمي من المصرف المركزي

[16] تتم الإشارة لسعر الصرف بحسب المصرف المركزي بـ $F، بينما تتم الإشارة لسعر الصرف بحسب السوق السوداء بـ $B

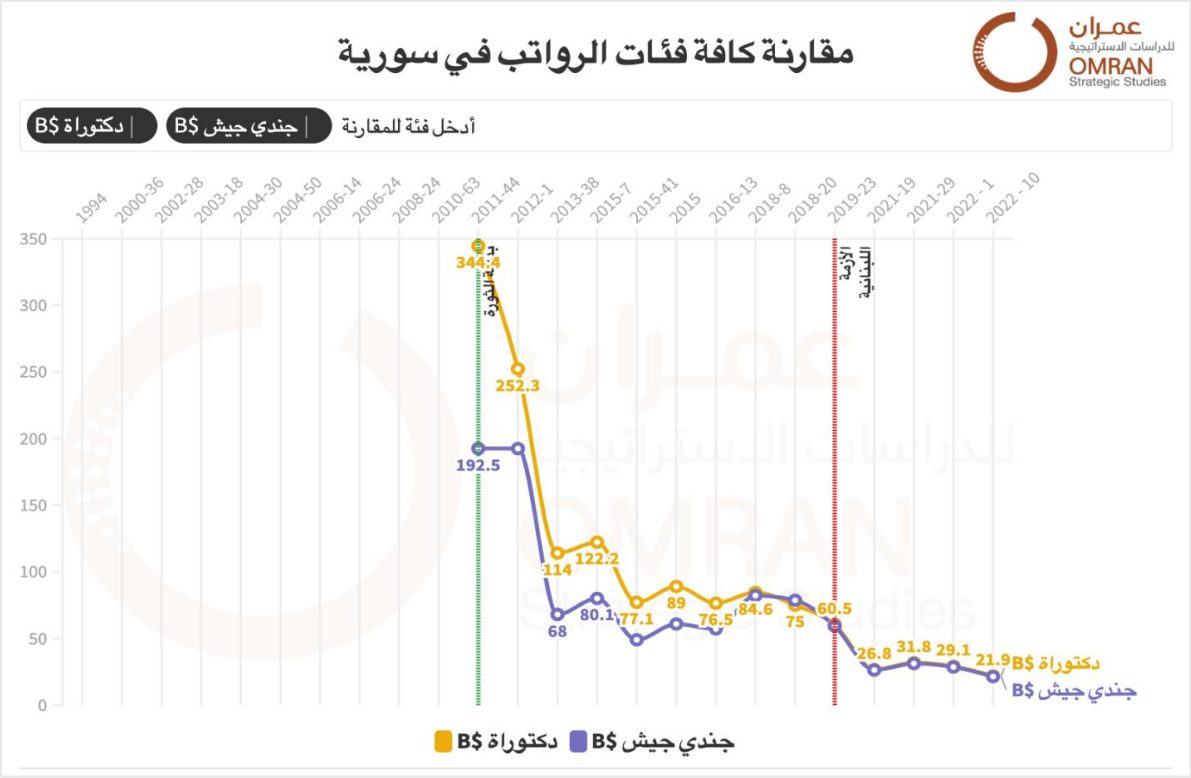

الشكل (3) الرواتب مقوّمة بالدولار بحسب السوق السوداء

ضريبة الدخل: إعفاء العسكري وجباية المدني

خضع قانون ضريبة الدخل لعدة تعديلات منذ تولي بشار الأسد الحكم، فقد أصدر في عام 2001 المرسوم التشريعي رقم 8 القاضي بإعفاء الـ1,000 ليرة الأولى من الراتب الشهري من ضريبة الدخل، لاحقاً تم إعفاء الـ5,000 ليرة الأولى من الراتب من ضريبة الدخل بموجب قانون ضريبة الدخل الجديد رقم 24 لعام 2003، واستمر تعديل ضريبة الدخل مرات عدة كان آخرها المرسوم التشريعي 24 لعام 2020[17]، المتضمن إعفاء الـ50 ألف الأولى من الراتب من ضريبة الدخل عبر تعديل المادتين 68 و69 وإلغاء المرسومين التشريعيين 46 و48 لعام 2015.

النقطة الأساسية هنا أن قانون ضريبة الدخل قد أعفى في المادة 67 منه "العسكريين التابعين للقوات المسلحة وعناصر قوى الأمن الداخلي وعناصر الإطفاء" بالإضافة لفئات أخرى من ضريبة الدخل، في حين لم يتم تطبيق ذلك على موظفي القطاع العام والخاص، كما وأكد المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 2003 المتضمن قانون الخدمة العسكرية في المادة 181 منه، استفادة العسكريين من مجموعة من الإعفاءات من ضمنها الإعفاء من الضرائب على الدخل ومختلف التعويضات

[17] المادة 68:

أ: يحدد معدل الضريبة بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية والمساهمة النقدية في دعم التنمية المستدامة وفق الآتي:

4 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المعفى و80,000 ل.س.	12 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين 170,001 و200,000 ل.س.
6 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين 80,001 و110,000 ل.س.	14 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين 200,001 و230,000 ل.س.
8 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين 110,001 و140,000 ل.س.	16 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين 230,001 و260,000 ل.س.
10 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين 140,001 و170,000 ل.س.	18 بالمئة عن جزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز 260,000 ل.س.

ب: يحدد معدل الضريبة بنسبة 10% عن كل دفعة مقطوعة.

المادة 69: ينزل من الدخل الصافي حد أدنى معفى من الضريبة وقدره 50,000 ليرة سورية في الشهر.

والعلاوات، كما أكدّ المرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2012 المتضمن قانون خدمة قوى الأمن الداخلي في المادة 155 منه ما تمّ منحه لعسكريي الجيش.

وبالتالي إذا تمت مقارنة الراتب المقطوع لكل من حامل شهادة الدكتوراه والجندي في الجيش عند بدء التعيين مع اقتطاع ضريبة الدخل، سنجد أن راتب الجندي الفعلي أكبر من راتب حامل شهادة الدكتوراه كما يلي:[18]

الفئة	راتب بدء التعيين	خصم 4 %	خصم 6 %	خصم 8 %	مجموع الخصم	صافي الراتب
دكتوراه	112,120	1,200	1,800	169.6	3,169.6	108,950
جندي	110,020	معفى من ضريبة الدخل			0	110,020

الجدول (5) المقارنة بين ضريبة الدخل المطبقة على راتب الجندي وحامل الدكتوراه

زيادة الرواتب في ضوء كِلف المعيشة

إن الرواتب المُقدمة لا تكاد تكفي ثلاثة أيام من الشهر، إذ يقدم مؤشر قاسيون أرقاماً لتكاليف المعيشة في سورية منذ عدة سنوات وبشكل دوري[19]، فقد بلغ مؤشر تكلفة المعيشة في شهر أيلول لعام 2022 لأسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد 3,6 مليون ليرة سورية، وهو ارتفاع غير مسبوق خلال فترة قياسية يهدّد ملايين السوريين الذين يعيشون اتساعاً كارثياً بين تكاليف المعيشة والحد الأدنى لأجر العامل السوري الذي ما يزال عند عتبة 92,970 ليرة سورية (أي أقل من نصف تكلفة الحد الأدنى لغذاء الفرد العامل لوحده) [20]، وهو ما ساهم بجعل أكثر من 90% من إجمالي عدد سكان البلاد يعيشون تحت خط الفقر، وبالتالي اضطر كثير منهم إلى اتخاذ خيارات صعبة للغاية لتغطية نفقاتهم[21].

يمكن مقارنة تكاليف المعيشة خلال السنوات الماضية مع الحد الأدنى للرواتب كما في الشكل التالي:

[18] لم يتم احتساب التعويضات والعلاوات لكلا الفئتين، باعتبار أن التركيز هو على الرواتب المقطوعة وعلى ضريبة الدخل.

[19] مؤشر قاسيون: مؤشر لتكاليف المعيشة يصدر دورياً عن مجلة قاسيون التابعة لحزب الإرادة الشعبية ومقرها في دمشق.

[20] "3.5 مليون وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية على أبواب الشتاء"، مجلة قاسيون، تاريخ النشر: 26 أيلول/سبتمبر 2022، تاريخ الوصول: 2022/10/1، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3fN2SBl

[21] "غريفيث لمجلس الأمن: 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر"، الجزيرة نت، تاريخ النشر: 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تاريخ الوصول: 2022/03/25، رابط إلكتروني: https://bit.ly/3RUnLaK

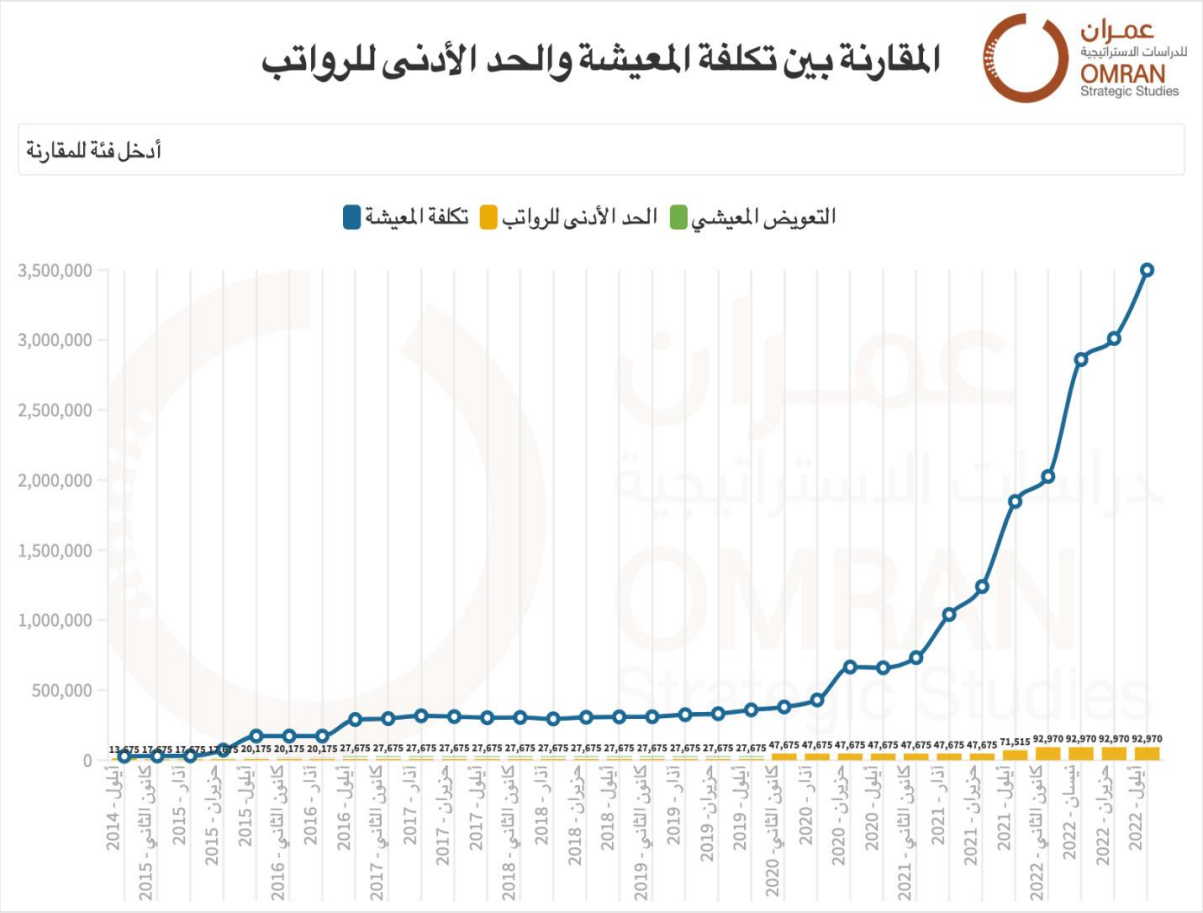

الشكل (4) الفرق بين تكلفة المعيشة والحد الأدنى للرواتب

خاتمة

يعاني قطاع الرواتب أسوة بباقي القطاعات في البلاد، والأكيد أن الموظفين لا يعتمدون بشكل رئيسي على رواتبهم التي لا تكاد تكفي عدة أيام، بل يعتمد هؤلاء على مصادر دخل متنوعة، كالحوالات المالية القادمة من الخارج، أو العمل بوظيفة ثانية في القطاع الخاص، بالإضافة لذلك قد يمتد الاعتماد على مصادر دخل غير مشروعة نتيجة الفساد المالي والرشاوى في الدوائر والمؤسسات الحكومية، أما بالنسبة للعسكريين بالرغم من الزيادات الخاصة بهم فهناك مصادر أخرى للدخل جميعها غير مشروعة، سواء عبر عمليات التعفيش أو الإتاوة وفرض الخوّة على المدنيين والسيارات التجارية العابرة على الحواجز، يضاف لها عمليات الفساد المالي المتعلقة بعمليات الشراء والعقود والمناقصات التابعة لوزارة الدفاع التي تشرف عليها لجان المشتريات في الوحدات العسكرية كل على حدا، وإن كانت هذه العمليات تتم بشكل أضيق نسبياً ويستفيد منها مجموعات محددة من الضباط وصف الضباط.

إن ما سبق ما هو إلا نتاج طبيعي في دولة ديكتاتورية، تضع كافة مواردها في خدمة الآلة العسكرية الخاصة بها، ولا تعمل على تهيئة دولة مدنية تنموية، وهو نتاج لبلاد مزقتها الحرب التي شنها النظام على الشعب السوري، وتظهر سياسة النظام بما يتعلق بالرواتب كسياسة واضحة المعالم يمكن تفسيرها بما يلي:

- سياسة دافعة نحو عسكرة المجتمع وتحويل العسكرة لمهنة كبقية المهن، وهو ما تم فعلاً من خلال التعاقد معهم كمرتزقة ضمن الميليشيات أو إرسال المرتزقة إلى مناطق نزاع مسلح تحت إشراف روسي.
- خلق بيئة طاردة:

1. سياسة دافعة نحو الهجرة تُضاف لمجموعة من العوامل الأخرى الدافعة لها، خصوصاً لأولئك المتعلمين وأصحاب الشهادات العلمية، إذ لا يمكن لصاحب هذه الشهادة أن يستنفد عمره لسنوات طوال قبل أن يلتحق بوظيفة رسمية ما – إن وجدت – ليجد أن راتب الجندي الحاصل على شهادة التعليم الأساسي أكبر من راتبه، أي إن النظام يقول للشاب "لا تتعلم، اذهب وتطوع في الجيش".
2. إرسال الشباب نحو الخارج من أجل قيامهم لاحقاً بإرسال الحوالات لذويهم، وبالتالي الاستفادة من القطع الأجنبي المحول لمناطق سيطرته، بالإضافة لقيام هؤلاء الشباب بدفع مبالغ مالية طائلة من أجل الإعفاء من الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاحتياطية، وهو ما يكلف كل شخص 5 - 10 آلاف دولار كرسوم فقط بحسب نوع الخدمة العسكرية ومدّة إقامته خارج البلاد.

تعد هذه السياسة بمثابة إنذار للدول الحاضنة للاجئين باعتبار أن إعادتهم إلى كنف النظام مع وضع سلامتهم بعين الاعتبار، سيكون مصير القسم الأعظم منهم التطوع في المؤسسة العسكرية أو الالتحاق بالميليشيات المسلحة لأنه الباب الوحيد المقبول في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي تعاني منها سورية.

ملحق: سُلم الرواتب في سورية

فيما يلي سُلم الرواتب الخاصة بالمدنيين والعسكريين وقوى الأمن الداخلي، وذلك منذ آخر زيادة في عهد حافظ الأسد في عام 1994 وحتى عام 2022:

أولاً: رواتب المدنيين

العام / الفئة	دكتوراه	ماجستير	طب - دراسات	دبلوم – 5 سنوات	إجازة جامعية	معهد متوسط	ثانوية صناعية/تجارية	ثانوية عامة	فئة رابعة	فئة خامسة	ملاحظة
2000 - 1994	4,220	3,935	3,935	3,935	3,655	3,155	2,990	2,660	2,200	2,115	قبل توريث الحكم لبشار الأسد
2000-36	5,275	4,920	4,920	4,920	4,570	3,945	3,740	3,325	2,750	2,645	أول زيادة للرواتب في عهد بشار الأسد
2002-28	6,330	5,905	5,905	5,905	5,485	4,735	4,490	3,990	3,300	3,175	
2004-30	7,600	7,090	7,090	7,086	6,582	5,682	5,388	4,788	3,960	3,810	
2004-50	8,825	7,625	7,090	6,825	6,585	5,685	5,390	5,140	3,960	3,810	قانون العاملين الأساسي
2006-14	10,070	8,810	8,245	7,970	7,715	6,770	6,460	6,200	4,960	4,805	
2008-24	12,590	11,015	10,310	9,965	9,645	8,465	8,075	7,750	6,200	6,010	
2011-44	17,910	16,020	15,175	14,760	14,375	12,955	12,450	12,025	10,010	9,765	
2013-38	23,495	21,225	20,210	19,715	19,250	17,550	16,940	16,430	14,015	13,675	
2015-7	27,495	25,225	24,210	23,715	23,250	21,550	20,940	20,430	18,015	17,675	الراتب مع التعويض المعيشي 4,000
2015-41	25,995	23,725	22,710	22,215	21,750	20,050	19,440	18,930	16,515	16,175	الراتب المقطوع بعد زيادة 2,500 من دون تعويض معيشي
2015	29,995	27,725	26,710	26,215	25,750	24,050	23,440	22,930	20,515	20,175	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي
2016-13	37,495	35,225	34,210	33,715	33,250	31,550	30,940	30,430	28,015	27,675	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي (7,500 + 4,000).

2019-23	57,495	55,225	54,210	53,715	53,250	51,550	50,940	50,430	48,015	47,675	
2021-19	86,245	82,840	81,315	80,575	79,875	77,325	76,410	75,645	72,025	71,515	
2021-29 وحتى الآن	112,120	107,695	105,710	104,750	103,840	100,525	99,335	98,340	93,635	92,970	

الجدول (6) رواتب الفئات المدنية في الفترة الممتدة ما بين 1994 – 2022

ثانياً: رواتب الجيش[22]

1. رواتب الضباط

العام / الرتبة	ملازم	ملازم أول	نقيب	رائد	مقدم	عقيد	عميد	لواء	عماد	فريق	ملاحظة
2000 - 1994	3,655	3,985	4,550	5,215	5,970	6,825	7,815	8,940	11,375	13,815	قبل توريث الحكم لبشار الأسد
2000-36	4,570	4,985	5,690	6,520	7,465	8,535	9,770	11,175	14,220	17,270	أول زيادة للرواتب في عهد بشار الأسد
2002-28	5,485	5,985	6,830	7,825	8,960	10,245	11,725	13,410	17,065	20,725	
2003-18	5,485	5,985	6,830	7,825	8,960	10,245	11,725	13,410	17,065	20,725	قانون الخدمة العسكرية
2003-18	1,520	1,680	1,840	2,000	2,160		2,000	1,760			تحديد "راتب الطيران" للضباط الطيارين
2004-30	6,585	7,185	8,200	9,390	10,755	12,295	14,070	16,095	20,480	24,870	
2006-14	7,715	8,345	9,410	10,660	12,095	13,710	15,575	17,700	22,305	26,915	
2006-24	7,715	8,410	9,720	11,240	12,990	15,015	17,355	20,055	26,160	31,085	تعديل المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية[23]
2008-24	9,645	10,515	12,150	14,050	16,240	18,770	21,695	25,070	32,700	38,860	
2011-44	14,375	15,420	17,380	19,660	22,290	25,325	28,835	32,885	42,040	49,435	

[22] تتضمن رواتب الجيش الواردة رواتب الدرجات الأولى فقط، إذ أن لكل رتبة درجة راتب تتم ترقية العسكري إليها أثناء بقاءه في الرتبة لمدة معينة.

[23] شمل هذا التعديل زيادة غير معلنة بشكل صريح على رواتب العسكريين.

	57,410	49,645	40,030	35,720	31,860	28,520	25,595	22,860	20,505	19,250	**2013-38**
الراتب مع التعويض المعيشي 4,000	61,410	53,645	44,030	39,720	35,860	32,520	29,595	26,860	24,505	23,250	**2015-7**
الراتب المقطوع بعد زيادة 2,500 من دون تعويض معيشي	59,910	52,145	42,530	38,220	34,360	31,020	28,095	25,360	23,005	21,750	**2015-41**
تعديل "راتب الطيران" للضباط الطيارين	3,520			4,000	4,320		4,000	3,680	3,360	3,040	**2015-51**
الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي	63,910	56,145	46,530	42,220	38,360	35,020	32,095	29,360	27,005	25,750	**2015**
الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي (4,000 + 7,500).	71,410	63,645	54,030	49,720	45,860	42,520	39,595	36,860	34,505	33,250	**2016-13**
تعديل المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية[24]	82,325	69,285	53,370	46,620	40,720	35,570	31,075	27,145	23,710	21,750	**2018-7**
زيادة صريحة للعسكريين فقط	121,975	105,025	84,335	75,560	67,890	61,195	55,350	50,240	45,775	43,225	**2018-8**
المادة 1 - تعديل "راتب الطيران" للضباط الطيارين[25]	10,560			12,000	12,960		12,000	11,040	10,080	9,120	**2018-20**
	141,975	125,025	104,335	95,560	87,890	81,195	75,350	70,240	65,775	63,225	**2019-23**
	212,965	187,540	156,505	143,340	131,835	121,795	113,025	105,360	98,665	94,840	**2021-19**
	276,855	243,805	203,460	186,345	171,390	158,335	146,935	136,970	128,265	123,295	**2021-29**
مرسوم تشريعي، تعديل الرواتب لتتناسب التراتبية العسكرية مع التراتبية المالية	310,110	298,075	275,455	254,550	235,630	217,380	200,885	185,640	171,550	163,295	**2022**

الجدول (7) رواتب الضباط في الجيش العربي السوري في الفترة الممتدة ما بين 1994 – 2022

[24] شمل هذا التعديل زيادة غير معلنة بشكل صريح على رواتب العسكريين.

[25] تم تعديل "راتب الطيران" ليتناسب والمهام الشاقة والخطرة التي يتعرض لها الضابط الطيار.

2. رواتب صف الضباط والأفراد

الفئة	الأفراد			صف الضباط					
العام / الرتبة	جندي	جندي أول	عريف	رقيب	رقيب أول	مساعد	مساعد أول	مرشح	مرشح أول	ملاحظة
2000 - 1994	1,785	1,985	2,210	2,500	2,780	3,090	3,440	2,630	-	قبل توريث الحكم لبشار الأسد
2000-36	2,235	2,485	2,765	3,125	3,475	3,865	4,300	3,290	-	أول زيادة للرواتب في عهد بشار الأسد
2002-28	2,685	2,985	3,320	3,750	4,170	4,640	5,160	3,950	-	
2003-18	2,960	3,290	3,655	4,130	4,590	5,265	6,020	-	-	تمت إزالة رتبة المرشح
2004-30	3,555	3,950	4,390	4,960	5,510	6,320	7,225	-	-	
2006-14	4,535	4,950	5,410	6,010	6,590	7,440	8,390	-	-	
2006-24	4,960	5,500	6,090	6,685	7,515	8,445	9,490	-	-	
2008-24	6,200	6,875	7,615	8,360	9,395	10,560	11,865	-	-	
2010-63								9,035	10,540	إضافة رتبة مرشح ومرشح أول وتحديد رواتبهم
2011-44	10,010	10,890	11,850	12,820	14,075	15,475	17,040	13,645	15,450	
2013-38	14,015	15,070	16,220	17,385	18,890	20,570	22,450	18,375	20,540	
2015-7	18,015	19,070	20,220	21,385	22,890	24,570	26,450	22,375	24,540	الراتب مع التعويض المعيشي 4,000
2015-41	16,515	17,570	18,720	19,885	21,390	23,070	24,950	20,875	23,040	الراتب المقطوع بعد زيادة 2,500 من دون تعويض معيشي
2015	20,515	21,570	22,720	23,885	25,390	27,070	28,950	4,875	27,040	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي
2016-13	28,015	29,070	30,220	31,385	32,890	34,570	36,450	32,375	34,540	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي (4,000 + 7,500).
2018-7	16,515	18,210	20,075	22,130	24,395	26,890	29,645	20,875	23,680	تعديل المادة 87 من قانون الخدمة العسكرية

زيادة صريحة للعسكريين فقط	45,735	42,090	53,490	49,910	46,665	43,720	41,050	38,625	36,420	**2018-8**
المادة 3- تعديل الفقرة /أ/ من المادة 107 من قانون الخدمة العسكرية	تحديد نسب التعويضات والعلاوات والمكافآت الممنوحة لسائر العسكريين عموماً لتصبح بنسبة 8 بالمئة من أساس الراتب الشهري									**2018-20**
	65,735	62,090	73,490	69,910	66,665	63,720	61,050	58,625	56,420	**2019-23**
	98,605	93,135	110,235	104,865	100,000	95,580	91,575	87,940	84,630	**2021-19**
	128,190	121,080	143,310	136,325	130,000	124,255	119,050	114,325	110,020	**2021-29**
	164,085	55,430	152,380	140,820	134,030	127,580	121,435	115,585	110,020	**2022**

الجدول (8) رواتب صف الضباط والأفراد في الجيش العربي السوري في الفترة الممتدة ما بين 1994 – 2022

ثالثاً: رواتب قوى الأمن الداخلي

1. رواتب الضباط

العام / الرتبة	ملازم	ملازم أول	نقيب	رائد	مقدم	عقيد	عميد	لواء	ملاحظة
2000 - 1994	3,655	3,985	4,550	5,215	5,970	6,825	7,815	8,940	قبل توريث الحكم لبشار الأسد
2000-36	4,570	4,985	5,690	6,520	7,465	8,535	9,770	11,175	أول زيادة للرواتب في عهد بشار الأسد
2002-28	5,485	5,985	6,830	7,825	8,960	10,245	11,725	13,410	
2004-30	6,585	7,185	8,200	9,390	10,755	12,295	14,070	16,095	
2006-14	7,715	8,345	9,410	10,660	12,095	13,710	15,575	17,700	
2006-24	7,715	8,410	9,720	11,240	12,990	15,015	17,355	20,055	
2008-24	9,645	10,515	12,150	14,050	16,240	18,770	21,695	25,070	
2011-44	14,375	15,420	17,380	19,660	22,290	25,325	28,835	32,885	
2012-1	14,375	15,420	17,380	19,660	22,290	25,325	28,835	32,885	قانون خدمة قوى الأمن الداخلي

2013-38	19,250	20,505	22,860	25,595	28,520	31,860	35,720	40,030	
2015-7	23,250	24,505	26,860	29,595	32,520	35,860	39,720	44,030	الراتب مع التعويض المعيشي 4,000
2015-41	21,750	23,005	25,360	28,095	31,020	34,360	38,220	42,530	الراتب المقطوع بعد زيادة 2,500 بدون تعويض معيشي
2015	25,750	27,005	29,360	32,095	35,020	38,360	42,220	46,530	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي
2016-13	33,250	34,505	36,860	39,595	42,520	45,860	49,720	54,030	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي (7,500 + 4,000).
2019-23	53,250	54,505	56,860	59,595	62,520	65,860	69,720	74,030	
2021-19	79,875	81,760	85,290	89,395	93,780	98,790	104,580	111,045	
2021-29 وحتى الآن	103,840	106,290	110,880	116,215	121,915	128,430	135,955	144,360	

الجدول (9) رواتب ضباط قوى الأمن الداخلي في الفترة الممتدة ما بين 1994 – 2022

2. رواتب صف الضباط والأفراد

الفئة	الأفراد			صف الضباط				ملاحظة
العام / الرتبة	شرطي	شرطي أول	عريف	رقيب	رقيب أول	مساعد	مساعد أول	
قبل 2006	مطابقة لرواتب صف ضباط والأفراد في الجيش							
2006-24	5,405	6,075	6,825	7,665	6,685	7,155	7,655	
2008-24	6,760	7,595	8,535	9,585	8,360	8,945	9,570	
2011-44	10,740	11,825	13,045	14,305	12,820	14,075	15,475	
2012-1	10,740	11,825	13,045	14,305	12,820	14,075	15,475	قانون خدمة قوى الأمن الداخلي
2013-38	14,890	16,190	17,655	19,170	17,385	18,890	20,570	
2015-7	18,890	20,190	21,655	23,170	21,385	22,890	24,570	الراتب مع التعويض المعيشي 4,000
2015-41	17,390	18,690	20,155	21,670	19,885	21,390	23,070	الراتب المقطوع بعد زيادة 2,500 من دون تعويض معيشي

2015	21,390	22,690	24,155	25,670	23,885	25,390	27,070	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي
2016-13	28,890	30,190	31,655	33,170	31,385	32,890	34,570	الراتب المقطوع مع التعويض المعيشي (7,500 + 4,000).
2019-23	48,890	50,190	51,655	53,170	51,385	52,890	54,570	
2021-19	73,335	75,285	77,485	79,755	77,080	79,335	81,855	
2021-29 وحتى الآن	95,340	97,875	100,735	103,685	100,205	103,140	106,415	

الجدول (10) رواتب صف ضباط والأفراد في قوى الأمن الداخلي في الفترة الممتدة ما بين 1994 – 2022

أسعار الصرف بين الرسمي والسوق السوداء

تكاد تكون أسعار الصرف مقابل الدولار ثابتة قبل عام 2011، لاحقاً بدأت تختلف مع مرور الزمن ، وبدأ يظهر اختلاف حقيقي بين سعر صرف الليرة بحسب المصرف المركزي، وسعر السوق السوداء. وفقدت الليرة السورية قيمتها أمام الدولار أضعافاً مضاعفة منذ عام 2011 وانعكس ذلك سلباً على القوة الشرائية، بالإضافة لزيادة معدلات التضخم، ويُلاحظ أن الفجوة بين سعر الصرف الليرة بحسب المصرف المركزي والسوق السوداء تزداد نسبياً بشكل مضطرد[26]. فيما يلي أسعار صرف الليرة مقابل الدولار بتاريخ صدور المرسوم التشريعي لزيادة الرواتب:

العام	سعر الصرف الرسمي $F	سعر صرف السوق $B	فرق سعر الصرف	العام	سعر الصرف الرسمي $F	سعر صرف السوق $B	فرق سعر الصرف
2000 - 1994	50	50 ≈		**2015-7**	198	225	27
2000-36	50	50 ≈		**2015-41**	250	337	87
2002-28	52	52 ≈		**2016-13**	485	490	5
2003-18	52	52 ≈		**2018-7**	436	443	7
2004-30	48.5	48.5 ≈		**2018-8**	436	443	7
2006-14	46	48.5 ≈		**2018-20**	436	500	64

[26] بما يخص سعر الصرف الرسمي تم الاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي (نشرة الحوالات) ، أما بيانات سعر صرف السوق السوداء، تم اعتمادها على الأداة التفاعلية التي قدمها كرم الشعار، (تملك الأداة منهجية خاصة بها لتحديد سعر صرف السوق السوداء)، رابط إلكتروني: https://www.karamshaar.com/exchange-rates

2006-24	46	46 ≈		**2019-23**	436	950	514
2008-24	46	46 ≈		**2021-19**	2,512	3,220	708
2011-44	47	52	5	**2021-29**	2,512	3,225	713
2012-1	58	71	13	**2022 - نيسان**	2,512	3,850	1,338
2013-38	175	206	31	**2022 – تشرين الثاني**	2,525	5,200	2,675

الجدول (11) الفرق بين سعر الصرف بين الليرة السورية والدولار الأمريكي في الفترة الممتدة ما بين 1994 - 2022